

تفريغ مادة مرئية بعنوان

تحكيم الشريعة

في دار الحرب

١٣/٧/٢٠١٧ - ١٩ شوال ١٤٣٨

مدة المادة: ٤٨: ١٢

أبو قتادة الفلسطيني

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله:

يسأل الأخ يقول: يثير البعض مسألة عدم تطبيق الشريعة في المناطق المحررة في الشام - إدلب مثلاً - . فما الراجح في مسألة التدرج في تحكيم الشريعة في دار الحرب؟ وهل تطبيق الحدود منوط بالتمكين؟ وما هو مفهوم التمكين؟

أريد أن أقدم مقدمة:

لما ناقشت كتاب -وهنا سؤال كذلك بعده عن هذا الكتاب- الشيخ البليدي رحمه الله وتقبله في الشهداء والصالحين في موضوع التدرج...

لا يجوز عندنا.. لا يوجد شيء اسمه "التدرج"؛ وحتى الذين يطرحون التدرج بمفهوم فقهي أصولي صحيح، لكن كلمة "التدرج" ليست طيبة، وليست جيدة، والأصل فيها أن تنبذ هذه الكلمة، لأن التدرج ما معناه؟ معناه: هو أن نبدأ بالناس شيئاً فشيئاً كما يقال بالتدرج في طلب العلم، ولا شك أنه كما فسر ابن عباس رضي الله تعالى عنه: «بل كونوا ربانيين».. فسر "ربانيين": بأنهم يعلمون الناس صغار العلم قبل كبارهم، كما في صحيح البخاري.

ولكن التدرج في هذا المفهوم: هو أن نبدأ الناس بتطبيق بعض الحدود ليقبلونها، ثم نزيد عليهم، ثم نزيد عليهم... لا اعتبارات ودراسات يقوم بها...

هل الناس يهتمون أو لا يهتمون؟ وما شابه ذلك.. فهذا المفهوم باطل لا يجوز.. وينبغي نبذه وعدم القول به، وإن قال به البعض بمفهومه الصحيح.

ما هو مفهومه الصحيح؟ المفهوم الصحيح: أن الحكم الشرعي يطبق... لكن الناس يفهمون الحكم الشرعي على وجه واحد، وهذا غير صحيح؛ الحكم الشرعي لا بد أن يكون - كما أذكر دائماً في موضوع التكفير، نقول: لا بد من تحقق الشروط وانتفاء الموانع -.. الحكم الشرعي يوجد هناك شروط له.. أي حكم شرعي يوجد له شروط لتطبيقه ويوجد له موانع.

هل نقول للناس لا تصلوا... نرقيكم في الصلاة !! لا، ولكن نقول: لم يحضر وقت الصلاة.. لم يحضر شرطها، فلا تصلي.. هناك مانع.

المرأة لا تصلي.. لو امرأة استفتت عالماً وتقول: هل أنا أصلي؟ فيقول لها: لا تصلي، لماذا؟ لوجود المانع مثل الحيض أو النفاس، فنحن قلنا: لا تصلي، فكان حكم الله ألا تصلي... كما أنا نقول لامرأة أخرى تقول: أنا علي صلاة؟.. كأن تسأل في موضوع القصة البيضاء -على الخلاف بين أم سلمة رضي الله تعالى عنها، وبين أمنا عائشة في موضوع القصة البيضاء، وهل الصفرة والكُدرة القليلة بعد الإنتهاء من الحيض هل هي جزء من الحيض، أو ليست جزء من الحيض؟؟ فتقول عائشة: حدث لها القصة البيضاء والحُمرة ملحقة بما قبلها، وأم سلمة تقول: أن الكُدرة والحُمرة ليست بشيء وعليها أن تصلي - فتأتي امرأة فتسأل العالم فيقول لها: أنتي تصلي... ونفس المسألة العالم يقول: لا تصلي... لاختلاف اعتبار هذا المانع؛ هل هذا المانع معتبر -وهو الكُدرة والصفرة- أم غير مانع؟؟ فنحن هنا نقول: المفتي طبق حكم الشارع، بعد أن تطهر تماماً المرأة الإجماع على أن عليها أن تصلي.. خرجت من المانع ولم يعد هذا المانع موجود، لذلك عليها أن تعود إلى الحكم السابق.. هذا المثال نطبقه ليس في هذا الباب فقط، بل في كل باب من أبواب الشريعة.

الآن قد يأتي رجل للقاضي... نفس الفعل... القاضي يقول: هذا يجب أن يقام عليه الحد، كمن يعقد على زوجة أبيه، أو يعقد على أمه، أو يعقد على أخته... يعقد على محرم -يقيناً إنه محرم- فيقول له: هذا يُقتل؛ وقد يقتله على الردة، وقد يقتله حداً.. ولكن قد يأتي إليه جاهل لا يدري -في مسائل خلافية فيفعلها- فالقاضي يقول: هذا جاهل.. علموه وانقضوا العقد؛ وانتهى الموضوع... لأنه جاهل... اعتبرنا الجهل هنا.. وقد يأتي عالم ويقول: لا أعتبر هذا.. فالرجل لا يُحتمل في حاله الجهل في هذه البلاد، وهذا الحكم منتشر بين الناس.

القصد: أن هذا لا يقال عنه "تدرج" .. يقال: الجهل مانع، والذي يذهب العلم.

فلا يُقال: حتى يتعلموا.. الآن نتدرج حتى يتعلموا...

هذه العبارة "التدرج" تُستخدم على وجه من الباطل عند الآخرين... وأنتم تعرفونه، ولا أريد أن أتكلم عنه... تكلمنا عنه عندما تكلمنا عن القانون العربي الموحد، وتكلمنا عنه كثيراً... يقول: بأن الناس لا يحتملون، فلذلك نحن نتعامل معهم بكذا وكذا... ومن ثم زادوا ضللاً.. وهم يقولون: الجهل ما زال في

عموم الأمة، في مسائل متفق عليها، لأنه قال... مثلما فعل المجرمون في تونس لما زادوا الضرائب على الخمر، فالبعض ممن انتسب إلى الإسلام أقر بزيادة الضرائب، وهم يعلمون: أن إقرار الضرائب معناه قبول الحكم... في علم الأصول مسألة مهمة ذكرتها في بعض المواطن، وهو أنه: إذا أقر الشارع الحكم للشيء دل على اعتباره، ودل على أنه يعترف به.. إذا جعل له أحكاماً..

ومن ذلك مثلاً: ﴿وَالَّتِي يَسْنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ كما في سورة الطلاق، ﴿وَالَّتِي يَسْنُ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ طيب ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ طيب.. المرأة التي لم تحض، كم عدتها؟ فقال: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ إذن: ما معنى هذا؟ استدل به العلماء على أن الشارع أجاز زواج من لم تحض.. ما دام أنه وضع حكماً لها -يعني حكم العدة- والعدة للمرأة التي طلقها زوجها؛ إذن: هي متزوجة وهي لم تحض؛ فدل هذا عند أهل العلم: أنه يجوز للرجل أن يتزوج المرأة قبل حيضتها؛ وهذا الذي فعله النبي ﷺ... تزوج عائشة ولكن لم يبن بها... هذه مسألة أخرى... نحن نتكلم هنا عن العقد لا نتكلم عن الدخول، وإلا ففي الدخول تكلم أهل العلم... ذكر ذلك النووي رحمه الله، ونقل عن الشافعي، وعن أبي حنيفة، وعن مالك: بأنه لا يجوز للرجل أن يبنى بالمرأة ما لم تكن قادرة على البناء.... يكفي هذه الكلمة الآن... فقط حتى لا يستغلها الجهلة والضلال والمفسدون في الأرض.

فالقصد بأنه لما وضع الشارع حكماً لعدة المرأة التي لم تحض، دل على أنه يجوز زواجها.. فهذا يؤخذ منه.. وهم يعرفون هذا... يعرفون بأن إقرار الضريبة الزائدة على الخمر يعني: إقرار بحل بيعها! وهذا -بلا شك- أنه كفر مخرج من الملة، وهم قد وقعوا في الكفر -ولا شك- في هذا الباب.

فالقصد: بأنه علينا أن ننتهي من كلمة "التدرج في تطبيق الشريعة" والصواب هو: أن القاضي الفقيه -الفقيه في العلم، والفقيه في النفس، والفقيه في الحال أحوال الناس- أنه يُعْمَلُ الموانع ويُعْمَلُ الشروط.

وقد يأتي إليه رجلان في حالة واحدة في فعل واحد تختلف أحكامهما، فيقضي لهذا بشيء، ويقضي لهذا بشيء؛ لأن هذا عنده مانع معتبر، وهذا ليس عنده هذا المانع؛ فيقضي لهذا بشيء ولهذا بشيء... هذا هو الطريق.

ومن ذلك اعتبار الشارع حالة الحرب، يعني: أنا تكلمت مرة -وأرجو أن تُراجع، وهي من مسائل الإمام أحمد.. أظنها من رواية أبي داود، وإن شاء الله قريباً سأخرج هذا النص، أنه هناك دار -هي دار... كنت لما أُسأل في أفغانستان... الناس في حالة هرج ومرج، ولا توجد هناك سلطة محكمة للبلاد وللأماكن، وكل قرية

لها حكمها، كنت أقول: بالجملة.. هذه ديار أعراب؛ وديار الأعراب يمكن أن نطبق بعض الأحكام وألا نطبق بعض الأحكام... يمكن لنا هذا يقع؛ والعبرة بالقدرة.

وهذا الموضوع أنه يجب علينا من ذلك اعتبار دار الحرب، يعني: عندما قال الفقهاء - وهذا من الحكمة سواءً صح الحديث أو لم يصح - : أن الحاكم لا يطبق أحكام الإسلام في الحدود على المحارب مخافة أن يلحق بالكفر.

طيب... هذه من مصالح الإسلام المعتمدة... إذا كان الشارع منع أن يسافر المسلم إلى ديار الكفر بالقرآن مخافة أن يهان هذا... في زمان، واليوم ما في مشكلة... الناس يسافرون ويحترم، وربما يحترمونه أكثر من بعض البلاد التي أهلها مسلمون.. فهذا كله معتبر.

وأنا لا أعرف الأحوال التي تكلم عنها في إدلب أو غيرها... لست على هذه الصلة الشديدة بما يجري، لكنني أعلم أن الناس يخافون الله ويتقونه، ويعملون الشريعة بقدر استطاعتهم، وهذا هو المطلوب... ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾..

﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾.. هذه أنزلها العلماء على العقائد، لأنها لا خيار فيها، ولأنها مسألة اعتقادية داخلية - نتكلم عن الاعتقاد وليس القول - فلا يقع فيها الخلف والمانع... فهذه قال: ﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ ينبغي أن تأتيها على وجهها؛ ولكن في الفعل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

هذا جزء مما فسرهُ أهل العلم في هذا الباب.. فالعبرة بالقدرة.

وهناك مسائل - للأسف - بعض أهل العلم ربطها بأحوال، لأنها - عندهم - رأوها على وجه من وجوه الفقه، فظن الناس أن هذا الوصف مطرد...

الآن سأضرب مثال: مثال ذلك عدم الجمعة في السجون، أو عدم الجمعة في دار الكفر؛ فالناس ظنوا أن هذا الوصف هو شرعي أصلي... لعله دار الكفر لا يُصلى الجمعة... ورأيت بعض من يتبع الشذوذات والأقوال الغريبة يقولون بهذا! هذا غير صحيح، أولاً: لا يوجد نص... هذا الشرط غير موجود، ولكن العلماء في عصرهم رأوا أن في دار الكفر مشقة ومانع، فذكروا هذا الأمر لعله أخرى، وليس هذا الوصف، ولكن وجدوا هذا الوصف في ذلك الوقت يلتصق مع العلة، فالناس نسوا العلة - للأسف - وعلقوا بهذا الوصف، وبقي الوصف عند الكثير مطرداً وسارياً مع عدم النظر للعلة وجوداً وعدماً!! وهذه ليست طريقة

الفقهاء ولا العلماء ولا أهل الفقه... هذه طريقة غريبة ينبغي نبذها... وللأسف يفعلها الصغار.. ويفعلها غير
المتمكنين في أبواب العلم.

ولذلك العبرة بالقدرة؛ فإذا وُجِدَت القدرة طبق الناس، ما في قدرة ما في... الإنسان في بيته -ليس في
دولة، في بيته- لا يقدر على ابنه ولا يقدر على ابنته، فلا يُحْمَلُ إلا ما يقدر عليه.

والله تعالى أعلم وبارك الله فيكم وجزاكم الله خيرًا.

تفريغ العبد الفقير لرحمة ربه: أبي حمزة خطاب